التعليم الثانوي في الوطن العربي
التحديات التي تواجهه وسبل تطويره

الحسن الحجامي
جامعة عبد المالك السعدي
تطوان، المغرب

مقدمة:

إن سياق هذه الورقة يأتي نتيجة حتمية لما يشهده العالم اليوم من تطورات غير مسبوقة، فرضت على قطاعات المجتمع كافة، وقطاع التعليم على وجه الخصوص ضرورة الاستجابة لها بشكل فعال، بما يحقق موائمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق الشغل، لذلك سعت العديد من الدول إلى تحسين الخدمات التعليمية، والدمج بين الجانب النظري والتطبيقي للدراسة، من أجل الرفع من جودة التكوين ومواكبة سوق الشغل في آن واحد.

فمجال التربية والتعليم، متغير شأنه شأن مجالات التنمية الأخرى، لكن يتغير تغييرا بطيئا إذا ما تمت مقارنته بالمجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية، نظرا لطبيعته التي تهتم ببناء الإنسان وملامسته جانب مهم ذو علاقة ارتباطيه بالمعرفة، والمهارات، والقيم، وتكوين الاتجاهات لدى النشء وفقا لتحقيق الأهداف المنشودة، مع وجود العديد من المشكلات التي حالت دون تطوره، بالإضافة الى عدم وجود مقاييس مقننة لتشخيص واقع التعليم العام ورصد احتياجاته الفعلية للإصلاح، ومعرفة فرص التحسين المتوفرة، حيث يشير التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، "أن عملية قياس نوعية التعليم أمر صعب، ففي حين تتوفر المؤشرات الكمية، فإنه ما من مقياس جاهز للنوعية"[1].

وقد حاز التعليم الثانوي اهتماما بالغا، باعتباره البوابة الأولى التي يمر منها الطالب إلى التعليم الجامعي، أو الالتحاق بالحياة العامة، وذلك بغية إنتاج وتحقيق إنتاجية عالية للفرد والمجتمع حلى حد سواء، حيت يسعى التعليم الثانوي إلى إعداد الطلاب للالتحاق بعالم الشغل إذا اكتفي بتلك المرحلة التعليمية، أو الالتحاق بالمراحل التعلمية العليا، بالإضافة إلى إعداد الفرد للمواطنة الكونية، ومن تم تقبل التغيير الذي يواجه العالم ككل[2]، وقد أشار تقرير البنك الدولي عن التعليم[3]، إلى وجود فجوات بين ما حققته الأنظمة التعليمية في الوطن العربي وبين ما تحتاجه المنطقة لتحقيق أهدافها الإنمائية الحالية المستقبلية"، كما أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية[4]، إلى أن الأمل في منهجيات الإصلاح التقليدية ضئيل، ما لم يتم الاعتماد على منهجيات إصلاح واقعية تعزز العلاقة بين المؤسسة

التربوية، والمجتمع المحلي، وتحدث إصلاحا حقيقيا، ومن هذا المنطلق برزت أهمية التعرف على واقع التعليم الثانوي كمنطلق نحو الإصلاح والتجديد.

إشكالية الورقة:

معلوم أن قضية التعليم عموما والتعليم الثانوي على وجه التحديد قد حظي باهتمام المتخصصين بهذا الحقل التربوي خصوصا، والمهتمين بشأن التربية والتكوين عموما، وأقيمت بهذا الشأن العديد من المؤتمرات والدورات التي ناقشت تفاصيله وواقعه، علها تجد إجابات شافية كافية لما يعيشه التعليم الثانوي من مشاكل وصعوبات، ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة، والقابلة للتطبيق في الوطن العربي عموما، مما جعلنا نطرح سؤالا مركزيا يؤطر هذه الورقة من قبيل: ما واقع التعليم الثانوي في الوطن العربي؟

أسئلة الورقة:

يتفرع عن السؤال المركزي عدد من الأسئلة المحورية نقتصر على البعض منها:

1- ما فلسفة التعليم الثانوي وأهدافه؟
2- ما نقاط الضعف والقوة في نظام التعليم الثانوي في الوطن العربي؟
3- ما التحديات التي تواجه التعليم الثانوي في الوطن العربي؟
4- ما الإجراءات المقترحة لتطوير التعليم الثانوي؟

أهمية الورقة:

تكمن أهمية هذه الورقة في الأهداف التي تنشدها والتي نجملها فيما يلي:

1- تحديد نقاط قوة التعليم الثانوي في الوطن العربي.
2- التنصيص على نقاط ضعف التعليم الثانوي في الوطن العربي.
3- التعرف على التحديات التي تواجه التعليم الثانوي في الوطن العربي.
4- اقتراح أنماط مستقبلية للنهوض بالتعليم الثانوي في الوطن العربي.

منهج الورقة:

نظرا لطبيعة المشكلة البحثية تم استخدام مدخل الحلول الكبرى لجورج بريداي وفق الخطوات التالية:

– **الوصف:** وتتضمن هذه الخطوة جمع البيانات والمعلومات والمعطيات التربوية عن التعليم الثانوي، من خلال الاطلاع على المراجع والتشريعات المنظمة للتعليم الثانوي خصوصا والتعليم بصفة عامة.

– **التحليل والتفسير**: وتتضمن هذه الخطوة تحليل واقع التعليم الثانوي لبعض الدول في ضوء العوامل المؤثرة فيها.

– **المناظرة أو المقابلة**: وتهدف هذه الخطوة إلى التوصل لنقاط التشابه والاختلاف بين بعض الدول العربية حول التعليم الثانوي، لمعرفة نقاط القوة والضعف المشتركة، والصعوبات التي يواجهها التعليم الثانوي.

1.فلسفة التعليم الثانوي وأهدافه

إن للتعليم الثانوي مكانة خاصة في سلم التعليم، ومن ثم تنطلق فلسفته من كونه السبيل لتشكيل مستقبل المتعلمين، وتوجيه ذلك المستقبل إلى اتجاه معين من اتجاهات سوق العمل المتوفرة بالمجتمع، ومن ثم فهو بمثابة بوابة العبور التي تسمح للطالب بالمرور إلى المستقبل المهني أو التعليمي الذي سيساعده على تولي مسؤولياته بالمجتمع، وإسهامه بفاعلية في إعداد رأس المال البشري، ومقابلة احتياجات القرن الحادي والعشرون، بالإضافة إلى مساعدة الشباب على تحقيق كامل قدراتهم البشرية والتمتع بمكانة مهمة في مجتمعاتهم باعتبارهم مواطنين يعيشون حياة منتجة، ويتحملون مسؤولياتهم ويناصرون الديمقراطية[5].

بناء على ما سبق، تتعدد الأهداف التي يسعى التعليم الثانوي لتحقيقها، ويمكن ذكر بعضها فيما يلي:

- تنمية شخصية الطالب ومواهبه، وقدراته العقلية والجسمية، على أقصى ما تمكنه قدراته وإمكاناته.
- تنمية قدرة الطلاب على احترام حقوق الانسان وحرياته الأساسية.
- تنمية قدرة الطلاب على احترام هويتهم الثقافية، وشخصياتهم القومية، واحترام لغتهم القومية، والقيم الخاصة بمجتمعه الذي يعيشون فيه.
- إعداد الطلاب لاحترام البيئة المحيطة والحفاظ عليها[6].
- تدعيم القيم الإيجابية التي تتلاءم وحاجات المجتمع لدى الطلاب.
- تمكن الطلاب من المهارات الأساسية التي يحتاجها سوق العمل.
- مساعدة الطلاب على اختيار الوظيفة الملائمة بعد إنهاء الدراسة الثانوية.
- تمكين الطلاب من المهارات الأساسية اللازمة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة،
- المساهمة في إعداد جيل مؤهل من الخريجين القادرين على تحقيق التنمية للمجتمع[7].

2. واقع التعليم الثانوي في الوطن العربي

ظل شكل المدرسة الثانوية العامة في البلاد العربية مقتربا من نموذجين تعليميين أوروبيين هما النموذج الانجليزي والنموذج الفرنسي بسبب تأثر النظم التعليمية العربية بالمؤثرات الثقافية التي سادت المنطقة العربية خلال فترات الاحتلال الانجليزي والفرنسي لها، كما يرجع السبب أيضا إلى إرسال البعثات التعليمية من البلاد العربية إلى انجلترا وفرنسا ثم الولايات المتحدة الأمريكية[8].

والحقيقة أن الأبعاد التي تقمصتها شخصية التعليم في البلدان العربية باتت ثابتة في جميع الأقطار لفترات طويلة، لم يلامسها التغيير أو التجديد أو مواكبة التقدم والتكنولوجيا حتى دق ناقوس الخطر، وأصبحت لا تحقق حاجات المجتمع المحلي، وكشفت العديد من الدراسات والأبحاث عن توقع الفجوة الكبيرة بين سوق العمل وكفاءة مخرجات التعليم، حيث جاء في تقرير البنك الدولي عام (2002م) عن التعليم في الدول النامية ومنها الدول العربية، أن حوالي 40% من الأطفال الذين لا يذهبون إلى المدارس يعيشون في دول أفريقيا جنوب الصحراء، و40 % في جنوب آسيا وأكثر من 15 % في الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالي، وقد يعزو الباحث أسباب ذلك إلى ضعف ثقافة المجتمع التي تميل الى انخراط الأطفال في سوق العمل وتعليمهم المهن الحرفية، بدلا من تعليم الأبناء حتى الانتهاء من التعليم العام ويسود هذا الاتجاه بشكل كبير في الأسر الأمية. ومن هذا المنطلق سنستعرض واقع التعليم الثانوي في بعض البلدان العربية.

2. 1. واقع التعليم الثانوي بجمهورية مصر العربية

يحتل التعليم الثانوي العام مكانة هامة في السلم التعليمي المصري، وتنبع أهميته من تركيز فلسفته على تنمية شخصية المتعلم من مختلف جوانبها ومقوماتها، وكذلك حيوية الدور الذي يلعبه في مساعدة الطلاب على التبصر الواعي بملكاتهم وقدراتهم، وإكسابهم القدرة على بلورة أفكار أولية أو تصور مبدئي لما يمكن أن يكون عليه مستقبل حياتهم، سواء من حيث الدراسة أو العمل أو كليهما[9].

وبشأن النظام المقترح للثانوي الذي حاولت الوزارة من خلاله الاستعانة بأراء المعنيين والمتخصصين، والطلاب وأولياء امورهم، بوصفهم أهم الفئات المستفيدة من النظام المطور[10]:

أولا: المواد العامة: هي مواد يدرسها الطلاب في جميع الشعب العلمية والأدبية، وهي مواد نجاح ورسوب، وتنقسم بدورها إلى قسمين، قسم لا يضاف للمجموع ويتضمن (التربية الدينية، والتربية الوطنية، والاقتصاد والإحصاء)، وقسم تمثله مواد تضاف للمجموع ويتضمن (اللغة العربية، واللغة الأجنبية الأولى، واللغة الأجنبية الثانية).

ثانيا: المواد التخصصية: وهي مواد نجاح ورسوب وتضاف للمجموع الكلي وتوزع بالشعب المختلفة على النحو التالي:

1. **الشعب العلمية (علوم):** تتضمن (الاحياء، والكيمياء، والفيزياء، والجيولوجيا وعلوم البيئة).
2. **الشعب العلمية (رياضيات):** تتضمن (الفيزياء، والكمياء، والرياضيات البحتة، والرياضيات التطبيقية).
3. **الشعب الأدبية:** تتضمن (التاريخ، والجغرافيا، والفلسفة والمنطق، وعلم النفس والاجتماع).

وأما مواد التربية التكنولوجية، فهي مواد تدرس بنظام الفصلين الدراسيين، ويمتحن فيها الطالب عمليا، ويختار مادة واحدة فقط من المواد التالية (تكنولوجيا الصناعة، وتكنولوجيا الزراعة، وتكنولوجيا إدارة الاعمال والمشروعات) [11].

وقد نالت مرحلة التعليم الثانوي اهتماما كبيرا في إطار الجهود المبذولة لتطوير التعليم المصري بكافة مراحله، وقد اتضح ذلك من خلال ما تم طرحه في إطار الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي في مصر (2014-2030م)، التي جاءت تحت عنوان" التعليم المشروع القومي لمصر: معا نستطيع تقديم تعليم جيد لكل طفل"، حيث تضمنت برنامجا لتطوير التعليم الثانوي، الذي تمثل هدفه في التطوير بما يتماشى مع المعايير العالمية، وبما يضمن جاهزية الخرجين لمرحلة التعليم العالي، وقد تضمن هذا الهدف العام، مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التالية[12]:

- زيادة استيعاب التعليم الثانوي للطلاب ليفي بمتطلبات التعليم الالزامي.
- تدعيم قدرات المتعلمين والقيادات المدرسية وكوادر التوجيه الفني في تطبيق منظومة تحديث التعليم الثانوي.
- تطوير نظام الإدارة والمتابعة والتقويم، على مستوى التعليم الثانوي بما يضمن انضباط العملية التعليمية.
- تقديم نماذج إبداعية تكون بمثابة أساس لاستمرار تطوير نظام التعليم الثانوي.

ورغم الجهود المبذولة والتي كان أساسها الرفع من جودة التأطير والتكوين، والعمل على مواكبة تطور الأنظمة التربوية التي تحتل رتب متقدمة في التعليم، لكنه أكدت نتائج إحدى الدراسات على أن هناك قصورا في تحقيق أهداف التعليم الثانوي العام في أداء رسالتها نحو طلابها، من حيث إعدادهم للتعليم الجامعي أو الانخراط في الحياة العملية، أو إكسابهم المهارات اللازمة لإثبات ذواتهم ومواكبة المتغيرات العالمية المتسارعة في المجالات كافة[13].

وفي ضوء ما سبق يتضح أن هذه المرحلة لم تحقق أهدافها، لعدة عوامل خارجية وداخلية حالة دون أجرأة تلك الأهداف، كما أنها تفتقد لمنهج ونسق ورؤية مستقبلية واضحة تربطها بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكل

ما يحتاجه المجتمع ويريده، كما أنها وقفت عاجزة عن إنتاج خرجين ذوي كفاءات ومهارات يتطلبها سوق الشغل القائم على المنافسة والتدافع.

2. 2. واقع التعليم الثانوي في الجمهورية التونسية

تمثل الميزانية المخصصة للتعليم الأساسي العام والتعليم الثانوي 61%، من ميزانية وزارة التربية لسنة (2013م)، 94% منها نفقات تصرف و5.7% نفقات تنمية، و91.3% منها موارد ذاتية للدولة و8.7% تمويل خارجي، ويتم التدخل سنويا في بعض المؤسسات التربوية ضمن برنامج التعهد والصيانة، فقد خصص مبلغ 75 مليون دينار ضمن ميزانية 2013 لهذا الغرض.

وأما فيما يخص مرحلة التوجيه فهو على مرحلتين:

الأولى في نهاية السنة الأولى ثانوي: يختار التلاميذ أحد المسالك التالية: الآداب، العلوم، الاقتصاد والخدمات، تكنولوجيا الإعلامية والرياضة.

و**الثانية** في نهاية الثانية ثانوي: يتوجه التلاميذ إلى سبع شعب حيث يوافق كل مسلك شعبة واحدة باستثناء مسلك العلوم الذي يتفرع على ثلاث شعب وهي الرياضيات والعلوم التجريبية والعلوم التقنية.

ولا تزال الشعب العلمية تستقطب أكثر من نصف التلاميذ وذلك لما توفره من فرص أكبر أمامهم للحصول على شدائد ذات تشغيلية عالية أو الولوج إلى مراكز تكوين مهني في اختصاصات تتناسب مع مؤهلاتهم.

وأما على المستوى الجهوي فتتفاوت نسبة التوجيه إلى مختلف المسالك من جهة أخرى، والملاحظ أن هناك ارتفاع نسب التوجيه إلى مسلك الآداب بالجهات الداخلية في حين يبدي تلاميذ ولايات تونس الكبرى والجهات الساحلية ميولات علمية تنعكس على اختياراتهم في التوجيه خلال نهاية السنة الأولى[14].

ورغم المجهودات المبذولة للرفع من التحصيل العلمي والتربوي، إلا أننا نجد بعض المشاكل التي تحيط بالقطاع يمكننا إيراد البعض منها:

- ضعف الترابط والتكامل بين مختلف المراحل التعليمية، إذ يعرف التلاميذ صعوبات جمة في الانتقال من مرحلة تعليمية إلى أخرى بسبب ضعف التمفصل بين مختلف المراحل وحدود استعداد التلاميذ للتأقلم مع الوضع التربوي الجديد.
- ضعف نسبة إدماج تكنولوجيا المعلوميات والاتصال في مناهج التعليم والتعلم ظاهرا وملموسا.
- ضعف نسب التوجيه على المسالك والشعب العلمية والتقنية والتكنولوجية ذات القدرة التشغيلية العالية وتفاوتها بين الجهات رغم مجهودات الوزارة المبذولة في هذا الباب.

- ضعف مستوى التأطير والتوجيه المقدم لفائدة المدرسين خاصة في ضوء غياب منظومة وطنية تعنى بالتكوين الأساسي المقدم لممارسة مهنة التدريس ومحدودية التكوين المستمر.
- افتقار اغلب المدارس للوسائل التعليمية الضرورية خاصة فيما يتعلق بإدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصال وتكون بذلك غير مؤهلة إلى الدخول في مجتمع المعرفة واقتصادها.
- الافتقار إلى معايير جودة وأدلة مرجعية لإنجاز مختلف الملفات وضعف ثقافة التدقيق في مختلف المؤسسات [15].

وإن الرؤية المستقبلية للتعليم الثانوي في تونس انطلقت من اعتبارين مهمين:

1. الموقع المحوري للتعليم الثانوي في العملية التربوية.
2. طبيعة المنتمين إليه من التلاميذ في سن المراهقة وما يستدعيه ذلك من تفهم لمشاكلهم وحسن الإحاطة بهم، وعليه فإن استشراف وضعه المستقبلي يفرض إصلاحه جذريا وذلك بتطوير كافة آلياته وذلك من خلال:

- تحسين جودة نظام التعليم المدرسي وادائه على كافة المستويات مع ضمان فاعليته.
- مواصلة الجهود المبذولة من أجل تعميم السنة التحضيرية من خلال إقرار إجباريتها والارتقاء بمناهج وبرامج التعليم قبل المدرسي، بما من شأنه تحقيق مبدأ الانصاف وتكافؤ الفرص بين الأطفال في الوسطين الريفي والحضري.
- تطوير البرامج التعليمية وإثرائها خاصة في مجال دعم الحس الوطني، وترسيخ قيم المواطنة، وتعزيز ثقافة المهن، والتطوع، والمبادرة، مع ضبط مرجعيات وطنية للجودة لمختلف مكونات العملية البيداغوجية (البرامج والكتب المدرسية، والزمن المدرسي، وأنماط التدريس، ومقاربتها..).
- إثراء الحياة المدرسية والاعتناء بالأنشطة الثقافية والرياضية بالمؤسسات التربوية مع تطوير الأنشطة والبرامج المعتمدة في المجال نظرا لدورها في إيجاد توازن أمثل للتلميذ، وتعميق أحسن لتكوينه وصقل مواهبه وتشريكه في الحياة الجماعية المبنية على البذل والابتكار، وهذا ما يجعل إحداث ديوان للخدمات المدرسية أمرا ملحا.
- تحقيق توظيف أمثل لتكنولوجيات المعلومات والاتصال في المناهج التربوية، ومواصلة تجهيز المؤسسات التربوية بالتجهيزات الإعلامية، وربط المؤسسات التربوية بشبكة الانترنيت، وتحسين نوعية وحدات الربط ذات التدفق العالي، ومواصلة إدماج التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال في التعليم

والتعلم، والعمل على توفير حل رقمي لجميع المتعلمين بما يحقق مشروع التربية الرقمية باعتبارها خيار استراتيجي لا مناص منه[16].

3. 2. واقع التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية

إن المتابع لواقع التعليم الثانوي السعودي منذ تأسيسه، يلاحظ ويلمس تطورا نوعيا في تلك المرحلة منذ افتتاح أول مدرسة بمفهومها الحديث وهي مدرسة: "تحضير البعثات" بمكة المكرمة عام (1936م)، حيث كان الطلاب يلتحقون بها بعد إتمام شهادة المرحلة الابتدائية وكانت مدتها خمس سنوات مما يعني أنها كانت تضم المرحلة المتوسطة حتى عام (1958م)، ثم انقسمت الدراسة بها إلى قسمين، قسم المرحلة المتوسطة ومدته ثلاث سنوات والقسم الآخر للمرحلة الثانوية، ومدته أيضا ثلاث سنوات، وتنوعت تجارب التعليم الثانوي العام في المملكة ما بين المدرسة الشاملة والثانوية المطورة والثانوية المرنة [17].

وشهد النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية أكثر من نموذج للمدارس الثانوية وفيما يلي نبذة مختصرة عن كل نموذج:

أ. **المدارس الثانوية الشرعية (الدينية)** وتمثلها: ثانويات تحفيظ القرآن الكريم، وثانويات المعاهد العلمية التابعة لجامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية، والمعهد الثانوي التابع للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وهذه المدارس للبنين دون البنات، وهي نهارية.

ب. **المدارس الثانوية العامة:** وهي متاحة للبنين والبنات، وهي النمط الشائع في المملكة أو القديم الحديث، إذ ما تلبث تجارب التطوير التي تصيب المدرسة الثانوية إلا أن تعود إليها بعد مدة من التجريب، وكأنها قاعدة انطلاق يعود إليها كل نموذج مستحدث في التعليم الثانوي قبل أن يبلغ هدفه، وكان نظامها حتى العام الدراسي (1412هـ/ 1413هـ) دراسة عامة في السنة الأولى ثم تتفرع من السنة الثانية إلى فرعين: أدبي وعلمي، تم بعض التعديل لتصبح أربعة أقسام مدة كل قسم سنتان، وهذه الأقسام هي:

- قسم العلوم الشرعية والعربية.
- قسم العلوم الإدارية والاجتماعية.
- قسم العلوم الطبيعية.
- قسم العلوم التطبيقية.

ت. **المدارس الثانوية الشاملة:** وهذا النموذج نتيجة لتأثر التجربة السعودية بنموذج المدرسة الأمريكية الشاملة، وبدأ العمل بهذا النموذج عام (1395هـ/ 1975م)، ومن مبررات إنشاء هذه المدرسة ضرورة إيجاد مدرسة ثانوية

تهيئ الطالب للدراسة الجامعية وللحياة العملية في أن واحد، وتشمل البرامج الدراسية فيها مواد إجبارية وأخرى اختيارية وأنشطة إضافية.

وتضم المدرسة سبعة أقسام هي:

- قسم العلوم الشرعية.
- قسم العلوم الاجتماعية.
- قسم اللغات.
- قسم العلوم الطبيعية ويضم شعبة الفيزياء والرياضيات، وشعبة الفيزياء والإحياء، وشعبة الفيزياء والكيمياء.
- قسم الدراسات العامة.
- قسم العلوم التجارية.
- قسم التقنيات: ويضم شعبة الزراعة، وشعبة التجارة، وشعبة الصناعة.

ث. **المدارس الثانوية المطورة:** في عام 1405هـ، تم تطبيق تنظيم جديد لبرامج التعليم الثانوي للبنين، ويرمي هذا النظام الى تطبيق الساعات المعتمدة في فصلين دراسيين وآخر صيفي، وتتضمن برامج الدراسة مقررات إجبارية عامة (دين ولغة عربية) ومقررات إجبارية تخصصية، ومقررات اختيارية، ويتخرج الطالب بعد النجاح في 180 ساعة موزعة على النحو التالي: 44 ساعة عامة، و100 ساعة إجبارية تخصصية، و36 ساعة مواد اختيارية.

وبالرغم من أن هذه التجربة تعتبر رائدة في التعليم الثانوي السعودي إلا أنها لم تحض بحقها من الدراسة والتقييم، وتم إيقاف العمل بها اعتبارا من العام (1412هـ) [18].

ويشهد واقع التعليم الثانوي في المملكة العربية السعودية العديد من الصعوبات والمعوقات شأنه بذلك شأن التعليم الثانوي في أية منطقة في العالم مهما كان تقدمها، والتي قد تكون سببا في تدهور المخرج التعليمي وعدم موائمته لمتطلبات سوق العمل أو لمواصلة التعليم ما بعد الثانوي ومنها:

أ. **ضعف مستوى المعلمين:** يعد المعلم عنصرا مهما في النظام السعودي، لذلك فقد حظي بالاهتمام والرعاية، وأخذ مكانته في مقدمة الصفوف بين موظفي الدولة، ولقي التكريم والاحترام والراتب المجزي، وليحافظ المعلم على مستواه العلمي، فقد نصت الأحكام الخاصة بالتعليم في المملكة على أهمية إعداده، إعدادا راقيا قويا يمكنه من تحقيق الأهداف الأساسية التي تنشدها الأمة في تربية جيل مسلم، يفهم الإسلام فهما صحيحا، كما يجب أن تعمل الجهات المختصة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من المعلمين وفق خطة زمنية محددة، مع

التوسع في كليات إعدادهم، وتشجيع طلاب كليات التربية ومعاهدها على تخصيص امتيازات مادية واجتماعية لهم أعلى من غيرهم، وفتح المجال أمامهم لمواصلة دراساتهم التي تؤهلهم لوضع تعليمي ووظيفي أفضل في مجال تخصصاتهم.

ب. **ب. نقص المباني المدرسية:** يعاني نظام التعليم السعودي شأنه شأن بقية الأنظمة التعليمية العربية من مركزية الإدارة التعليمية فكل العمليات المتصلة باتخاذ القرار تتركز في يد السلطة المركزية، وكل ما يتصل بأمور التعليم من بناء المدارس وتأثيثها وتجهيزها أو تعيين المعلمين والمعلمات والعاملين ووضع المناهج كلها تخضع لسلطة مركزية ممثلة في

أجهزة وزارة التربية والتعليم.

ت. ضعف الإقبال على التعليم الفني: يعد التعليم الفني من أهم الوسائل في إعداد القوى المدربة في المملكة وهو يهدف، كما تنص وثيقة السياسة التعليمية إلى توفير كفاية المملكة من العاملين الصالحين والمؤهلين في جميع الميادين والمستويات، الذين تتوافر فيهم العقيدة السليمة والخلق الفاضل، وإتقان العمل، وحسن القيادة بما يوكل إليهم من المهام.

ث. ضعف العلاقة بين المدرسة والأسرة: ليس من المبالغة القول بأن المدرسة ستعجز عن القيام برسالتها وتأدية واجباتها نحو تلاميذها، ما لم يكون ثمة تعاون وشراكة فاعلة بينها وبين الأسرة، ولا يخفى على أحد أن الأسرة هي الوسط التربوي الأول، وهي الأساس الذي يعتمد عليه نمو الطفل في المراحل التالية[19].

3. نقاط القوة والضعف والصعوبات التي تواجه التعليم الثانوي في الوطن العربي

تبدو الحاجة ملحة لمعرفة نقاط القوة التي يتمتع بها نظام التعليم الثانوي في الوطن العربي، والتي تعد ميزة للمنافسة بها عالميا، ونقاط الضعف المتمثلة في تواضع الإمكانات وقصور الجهود وضعف رضا المجتمع والتربويين عن مخرجاته، ونقاط القوة والضعف تشكلان العوامل الداخلية لبيئة النظام التعليمي للمرحلة الثانوية، أما التحديات التي تواجه ذلك النظام كمنطلق ومبرر لدواعي التطوير وفرص التجديد والإصلاح، فهي التي تشكل العوامل الخارجية لنظام التعليم الثانوي التي ينبغي مراعاتها عند التخطيط الجيد والمدروس لتطوير التعليم الثانوي.

1.3. نقاط الضعف في نظام التعليم الثانوي في الوطن العربي

إن هناك العديد من النقاط التي تعد ركائز مشكلات التعليم الثانوي في الوطن العربي وتتمثل فيما يلي:[20]

- اختلاف السياسات التربوية والتعليمية في الدول العربية، وتعدد النظم والمناهج المعتمدة، مما يعزل كل دولة عربية عن شقيقاتها عزلا يكاد يكون كاملا، وفي ذلك إضعاف للروابط الثقافية والمعرفية بين هذه

الدول، وتقليل لفرص الاستفادة المتبادلة من الخبرات والقدرات لتطوير التعليم وتجويده في إطار الجوامع الفكرية والحضارية.

- عدم مواكبة كثير من مناهج التعليم لتطورات العصر وتقنياته، وتخلفها عن مجاراة التطورات التي يشهدها الحقل التعليمي على الصعيد الدولي ومتابعتها بانتباه واهتمام، مما يعمق من الهوة الفاصلة بين التعليم في الوطن العربي والتعليم في العالم المعاصر.
- ضعف مستوى عدد كبير من المعلمين، إذ أن أصحاب النسب الضعيفة من حملة الثانوية العامة، هم الذين يوجهون نحو كليات التربية وكليات إعداد المعلمين، وهؤلاء من نتاج النظام التعليمي السائد القائم على التلقين للاستظهار بدلا من التعليم للتفكير والإبداع، وهم يمارسون بعد التخرج تطبيق هذا النظام، حين يعملون بمؤسسات التعليم المختلفة.
- عدم توفر البيئة المدرسية، في العديد من الدول العربية، التي تساعد على إنجاح العملية التربوية، سواء تعلق ذلك بالمباني أو التجهيزات، أو بفرص التعبير الحر عن الآراء، يضاف إلى ذلك المركزية الشديدة في الإدارة، مما يؤثر تأثيرا سلبيا على العملية التعليمية، ويحد من حرية المبادرة، والتصرف، والتفكير في استنباط الحلول للمشكلات القائمة على مستوى الإدارات التعليمية، وعلى مستوى أسرة التعليم في المدارس. (إلى أن مشكلات التعليم الثانوي في الوطن العربي تتجسد في مخرجاته واحتياجات سوق العمل، وتدني كفاءته الداخلية والخارجية، وعدم إعداد الطلاب لمواصلة التعليم الجامعي على الوجه المطلوب، فهم يعانون من ضعف في المهارات والتفكير العلمي المطلوب لهذه المرحلة، كما أن التعليم الثانوي للبنين بوضعه الحالي غير قادر على تحقيق أهدافه فيما يتعلق منها بالإعداد لسوق العمل أو ما يتعلق منها بالإعداد للحياة مما يترتب عليه انتشار ظاهرة التسرب من المرحلة الثانوية، وهذا ما أكده الرصد الكمي للعديد من أنظمة التعليم الثانوي في الوطن العربي، وحقيقة الأمر إذا استطعنا استيعاب تلك النقاط الجوهرية التي تمثل نقاط الضعف في التعليم الثانوي يمكننا العمل على تحسينها والحد منها).
- الضعف الملحوظ على مستوى تحصيل المكتسبات المسجلة لدى المتعلمين، لا سيما في اللغات والعلوم، مما أضحى يستدعي مراجعة أكيدة للبرامج الدراسية بما يضمن متانة التكوين العلمي للمتعلم، ويرسخ لديه ثقافة الانتماء، ويربيه على قيم المواطنة، وثقافة الانفتاح مع ضمان الترابط والتناسق بين مختلف

حلقات التعليم ومراعاة الاختلاف بمختلف أشكاله وكذلك شمولية التكوين والقضاء على نمطية الكتب المدرسية وتنويع الوسائل التعليمية والوقوف بجدية أمام المشكلات الحرجة في هذا المجال [21].

- غياب التوجيه المهني والإرشاد النفسي الحقيقي الذي يساعد الطالب بالثانوية العامة على معرفة ميوله وقدراته واستعداداته الدراسية، الأمر الذي يجعل من هذا النظام يتسم بالعشوائية [22].

وفي ذات السياق أشارت إحدى الدراسات الأخرى إلى أن هناك ضعفا في برامج التدريب المقدمة لمعلمي هذه المرحلة، وربما يرجع ذلك إلى ما يلي: [23]

- غياب فلسفة واضحة متكاملة للتدريب تقوم على فكر تدريبي معاصر، حيث تقتصر أهداف التدريب على ما تريده الوزارة من المعلم والاحتياجات المهنية التي يحددها بذاته.
- غياب الوضوح في العلاقة بين المعلم والمدرسة ومؤسسة التدريب، حيث إن كلا منهم في واد مختلف عن الآخر، بالإضافة إلى قلة التنسيق بين الجهات المسؤولة عن تدريب المعلم.
- قلة دافعية المعلمين لحضور برامج التدريب، وذلك نتيجة غياب الوعي بأهمية التدريب، وإحساسهم بأن التدريب، لا يقابل احتياجاتهم الفعلية من ناحية، وغلبة الطابع التقليدي على هذه البرامج مع ضعف كفاية بعض المدربين سواء على مستوى التخطيط أو التنفيذ أو التقويم [24].

كما أسفرت نتائج إحدى الدراسات عن قصور قيام معلمي المدرسة الثانوية العامة بأدوارهم المتوقعة في إكساب الطالب مهارات التعلم الذاتي، وتكوين العقلية الناقدة لديهم، فضلا عن ضعف دورهم في توظيف تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الجودة بالعملية التعليمية، الذي يرجع بالأساس إلى قلة الوقت المتاح من قبل المعلم للتدرب، أو التعلم الذاتي، وكذلك قصور وعي المعلم بدور التعلم الذاتي في تلبية احتياجاته المهنية، وكذلك نقص مهارات التعلم الذاتي لديه[25]، الأمر الذي يتطلب معه تنمية مهارات التعلم الذاتي والتفكير الناقد لدى معلمي هذه المرحلة، من خلال عملية إعدادهم وتنميتهم في إطار ما يقدم من برامج تدريبية تساعدهم على التعلم الذاتي.

وبالنظر إلى ما سبق، يتضح أن المجتمع العربي ما زال يعاني من حالة عدم الاستقرار، والتذبذب في محاولة النهوض، ولذلك ما زالت هناك العديد من نقاط الضعف في نظام التعليم بشكل عام، والتعليم الثانوي العام بشكل خاص، وعلى الرغم من وجود عدد من الإصلاحات والتوجهات التي استطاعت تحقيق بعض الاستقرار في الآونة الأخيرة، إلا أن الجهود المطلوبة لتحقيق الاستقرار الكامل في التعليم على وجه الخصوص ما زالت كثيرة، وتحتاج إلى مزيد من الجهد والاستقرار في كافة مناحي الحياة، السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، الأمر الذي سيحقق الرفع من جودة أحوال التعليم، لا سيما التعليم الثانوي العام، إذ أنه بوابة الدخول لعالم العمل.

3. 2. نقاط القوة في نظام التعليم الثانوي في البلدان العربي

وتكمن نقاط القوة التي تشكل أساسا بنائيا تنطلق من خلاله مرحلة التجديد والإصلاح لاستغلال الفرص المتاحة، في المشروعات والنماذج القائمة في نظام التعليم الثانوي في الوطن العربي، والتي تعد من أسباب نجاح التعليم والدافع القوي للارتقاء بمخرجاته، ومن تلك البرامج والمشاريع:

أولا. الإمارات العربية المتحدة

وقامت الامارات بعدة إصلاحات ومشاريع تنوعت بين ما يخص الجانب التكنولوجي، والمناهج، والتقويم نذكر بعضها على سبيل الذكر لا الحصر:

– عملت وزارة التربية والتعليم على تطوير مناهجها ضمن خطة تطوير شاملة، أخذت بالتوجيهات السامية للقيادة الرشيدة ومستلهمة محددات النهوض بمستوى التعليم في الدولة وفق أفضل الممارسات العالمية، ومنظومة التوجيه الوطنية التي تشمل: الأجندة الوطنية، ومئوية الامارات 2017م والخطة الاستراتيجية للوزارة، وتوصيات تهدف إلى إعداد الطلبة لمجتمع المعرفة وامتلاكهم مهارات القرن الحادي والعشرون، وتتطلب المناهج الجديدة من المتعلمين فهم الحقائق والمفاهيم والمبادئ ووجهات النظر المختلفة، وامتلاك معرفة عميقة بالمعلومات من أجل فهم أفضل لعالمهم ومحيطهم، وينبغي أن يكون بمقدورهم تطبيق مهاراتهم ومعارفهم الجديدة في مختلف المواقف والسياقات البالغة التعقيد، بالإضافة إلى إتقان مهارات التفكير النقدي بمختلف القضايا المهمة، وإيصال أفكاره وما توصلوا إليه من نتائج، والمشاركة في حل المشكلات"[26].

– قامت وزارة التربية والتعليم بتطبيق نظام إلكتروني متكامل للاختبارات التربوية لقياس أداء المنظومة التعليمية عبر التحول لاختبارات إلكترونية ويشمل:

- نظام التقييم والامتحانات الذي واكب تطور المدرسة الإماراتية بما يحقق القياس الفعال لنواتج ومعايير التعلم.
- الاختبارات الوطنية التي تشمل جميع مدارس الدول.
- اختبارات الموظفين لأغراض مختلفة (التقييم والاعتماد والاختبار والتوظيف).

– تطوير المختبرات ضمن الأهداف الاستراتيجية للوزارة التي تعمل على توفير بيئة مدرسية آمنة، وداعمة، ومحفزة، وفق معايير عالمية تتلاءم مع أهداف، وطموحات المدرسة الامارتية المطورة، وعليه تبنت المدرسة الإماراتية خطة طموحة لتطوير المختبرات المدرسية، وقد تم تطوير 130 مختبر في مدارس وزارة التربية والتعليم خلال العام (2017م)[27].

– استحداث إدارة جديدة معنية بتعزيز ثقافة الابتكار والريادة في المؤسسات التعليمية التابعة للوزارة، واستهلت الإدارة مهامها بتدشين عدة مبادرات لتحفيز ودعم أنشطة الابتكار والريادة في الدولة، ومن بينها مبادرة تنظيم سلسلة معارض "أبتكر" السنوية بهدف شحذ الدافعية لدة الطلبة والمعلمين المبتكرين وصقل مهاراتهم في مجال الابتكار السبعة التي تضمنتها الإستراتيجية الوطنية للابتكار لدولة الامارات وتسليط الضوء على مشاريعهم المبتكرة، وإيجاد منصة متميزة تحتضن هذه الكفاءات المبدعة، وتتيح لجميع شرائح المجتمع الاطلاع على مشاريعهم التي هي نتاج أفكارهم الابتكارية.

– أطلقت وزارة التربية والتعليم مبادرة "سفراء المستقبل" لرعاية الطلبة المتميزين وتشجيعهم على استكمال دراستهم خارج الدولة وتحفيزهم على البحث العلمي من خلال زيارة أرقى الجامعات العالمية، بهدف مساعدة الطلبة على تحديد مسارهم الأكاديمي الذي يؤهلهم لخوض منافسات سوق العمل في المستقبل، وتحديدا في المجالات التي تحتاجها الدولة مثل التكنولوجيا، والهندسة، والطاقة، والفضاء، وريادة الأعمال، ومواكبة التطورات العالمية في الميادين كافة.

– إنشاء وتطوير مختبرات (الروبوت) وربطها بمواد العلوم والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات، والفنون، وتجهيز مختبرات الروبوت بالحقائب التدريبية، وبرامج تصحيح، وبرمجة، وتشغيل الروبوت بهدف إكساب الطلبة والمعلمين أهم المهارات العلمية في بناء الروبوت وتوظيفها في الابتكار والتصميم[28].

– تطوير التدريب والتنمية المهنية بما يضمن حصول المعلمين على تعليم وتدريب مهني يتميز بالجودة وتحقيق رؤية ورسالة المدرسة الإماراتية، وذلك من خلال استخدام نظام التدريب التخصصي منذ عام (2015م)، الذي هو عبارة عن برنامج تدريبي تخصصي يستهدف الكادر التعليمي، وتنفذ في الأسبوع الأول لكل فصل دراسي، يهدف بناء نظام شامل للتنمية المهنية التخصصية للمعلمين ومديري المدارس، ورفع كفايات المعلمين والمديرين ضمن تخصصاتهم المختلفة، وتزويد المعلمين بطرائق تدريس المواد التخصصية بما يتناسب وتطلعات المدرسة الإماراتية[29].

ثانيا. الجمهورية المصرية العربية

بذلت عدة جهود في جمهورية مصر العربية للتصدي لمشكلات التعليم في مصر، فقد اتجهت وزارة التعليم إلى العمل على تحديث التعليم وإدخال التعديلات على نظمه، وبرامجه، وأساليب التقويم، ومختلف جوانب العملية التعليمية والتربوية من أجل تطوير التعليم، والتغلب على ما يواجهه من مشكلات، وتتمثل هذه الجهود في:

أ. **المدرسة ذات الفصل الواحد أو الفصلين:** بدأت الوزارة خلال عام (1975–1976م) تجربة المدرسة ذات الفصل الواحد أو الفصلين للخروج من النظام التقليدي المعروف للمدرسة الابتدائية إلى طريقة جديدة لاستيعاب الأطفال الذين تسربوا من المدرسة الابتدائية قبل الصف السادس.

ب. **المدرسة التجريبية ذات الثماني صفوف:** قامت الوزارة بالتعاون مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية بإنشاء مدرسة تجريبية موحدة ذات ثمانية صفوف بمدينة نصر بالقاهرة وتضم المرحلتين الابتدائية والإعدادية. وتخرجت أول دفعة من هذه المدرسة في العام الدراسي (1970-1976م).

ت. **المدرسة الثانوية الشاملة:** تتجه الوزارة لتطوير النظام التعليمي وتحديثه عن طريق ربط التعليم باحتياجات البيئة والمزج بين الدراسات التطبيقية والنظرية وذلك من خلال إنشاء عدد من المدارس شاملة.

ث. **تجربة التعليم الأساسي:** اتجهت الوزارة نحو العمل على مد سن الإلزام إلى سن الخامسة عشر لتصبح نهايته المرحلة الإعدادية مرحلة إلزامية بهدف تعميم التعليم الأساسي، وبدأت التجربة في العام الدراسي (1978) في 30 مدرسة إعدادية، 176 مدرسة ابتدائية.

ج. **تدعيم مجالس الآباء والمعلمين:** اتجهت الوزارة إلى العمل على توثيق الصلات بين الآباء والأبناء والمعلمين عن طريق تدعيم مجالس الآباء، وذلك في المدارس الابتدائية، والإعدادية، والثانوية العامة، والفنية، والاهتمام برعاية الأطفال فيما قبل التعليم الابتدائي: وذلك بتنمية مواهبهم وقدراتهم، وتهيئتهم بدنيا، وثقافيا، ونفسيا، للمرحلة التعليمية الأولى.

ح. **ربط التعليم بالبيئة:** اتجهت الوزارة إلى العمل على تأكيد التحام المدرسة بالمجتمع عن طريق توثيق صلاتها بالبيئة، والعمل على تطوير المناهج والكتب الدراسية وربطها بالبيئة في الصفين الثاني والثالث الثانوي.

خ. **الاهتمام بإعداد المعلم وتدريبه أثناء الخدمة:** اتجهت الدراسة إلى الاهتمام بإعداد المعلم ورسمت لها سياسة جديدة من خلال الاهتمام بدور المعلمين والمعلمات العامة والتوسع في إنشائها حتى بلغ عددها 65 دارا، وأفسح المجال أمام الممتازين من خريجي دور المعلمين والمعلمات للالتحاق بكليات التربية. وتم التوسع في إنشاء كليات التربية من أجل النهوض بمستوى المعلمين، والاهتمام بإعداد معلمي المدارس الثانوية الفنية، وإنشاء كليات صناعية وزراعية وتجارية(30).

ثالثا. العربية السعودية

دأبت المملكة العربية السعودية نحو التجديد التربوي للتعليم الثانوي وفق المشروعات الآتية:

أ. مشروع تأهيل طلاب المرحلة الثانوية في مجال المعلوماتية:

حيث نبعت فكرة مشروع " تأهيل" لتزيد من المواءمة بين مفردات مناهج الحاسب الآلي، وبين التطورات المتسارعة في البرامج والأجهزة، ويهدف هذا المشروع إلى إعداد خريجي الثانوية العامة في مجال المعلوماتية بالتعاون مع جمعية الحاسبات السعودية، والعديد من شركات القطاع الخاص، ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات،

(1424م)، ويأتي هذا المشروع (تأهيل) متوافقا مع الجهود المبذولة بوزارة التربية والتعليم لتحقيق النمو الشامل، والمتوازن للطلاب، وتأهيلهم للحصول على شهادات معتمدة من شركات المعلومات المشهورة تحقيقا لمتطلبات سوق العمل أو المؤسسات التعليمية فوق الثانوي، بالإضافة لتوظيف الحاسب الآلي في المجال التعليمي لخدمة المنهج الدراسي. ويحتوي منهج المشروع على العديد من مجالات تقنية المعلومات والتي يتدرب عليها الطالب وهي: التقنية المكتبية – تطوير الأنظمة –وسائل الإنترنت – الشبكات الحاسوبية –صيانة الحاسبات.

ب. مشروع التعليم الثانوي بنظام المقررات بالمملكة العربية السعودية:

قامت وزارة التربية والتعليم في المملكة العربية السعودية بتطوير التعليم الثانوي، لتلبية احتياجاتها الاجتماعية والتنموية ولتتكيف مع عصر المعرفة وثورة الاتصالات، فأصدر المرسوم السامي من مقام رئاسة مجلس الوزراء السعودي رقم 7 م ب / 701 وتاريخ 10/11 /1425هـ، لتحقيق هذا التوجه[31].

4. التحديات التي تواجه نظام التعليم الثانوي في الوطن العربي

تبذل الوزارات المعنية بشؤون التربية والتعليم وتكوين الإنسان العربي مهنيا، جهودا جبارة لتطوير نظامها التربوي بصفة مستمرة وبصورة عامة، وتولي التعليم الثانوي عناية خاصة لتعويله عليه في أن يواكب التقدم والتغير السائر في معظم بلدان العالم، وقد أشارت العديد من الدراسات إلى وجود الكثير من المشكلات وجوانب القصور في التعليم الثانوي، والتي تم استعراضها في مواطن الضعف السابقة، فالواقع الحديث لعصر المعرفة أوجد بعدا جديدا يزيد من أوجه التغير ومتطلبات المستقبل التي تحمل بين طياتها مرارة التحدي بما تكتنزه من فرص وتهديدات تحتم على القائمين على التعليم الثانوي ملاحقة هذا التغير السريع، والحقيقة أن هناك تحديات متعددة وخطيرة تواجه التعليم الثانوي وتجعله غير قادر على الإيفاء بمتطلبات هذا العصر المعرفي وملاحقة تغيره، ومنها :

أولا: التعليم قبل المدرسي: إن البلاد العربية متخلفة عن بقية دول العالم، بما في ذلك البلدان النامية عن نسبة التسجيل المرغوبة في رياض الأطفال، لما لهذه المرحلة من أهمية خاصة، فإن رياض الأطفال في معظم البلدان العربية تعامل كأنها مرحلة تعليمية، والواقع يجب أن تكون مرحلة تربوية تعد للدخول إلى المدرسة الإبتدائية.

ثانيا: تدني نوعية التعليم العربي: إذ تشير معظم الدراسات الميدانية التي أجريت في مختلف البلاد العربية إلى تدني نوعية التعليم، وضعف كل من المتعلم والمدرس على السواء، والمقصود هنا بنوعية التعليم، ضعف القدرات التي يبنيها التعليم في عقل وشخصية التلميذ، حيث تظل مسألة نوعية التعليم أقل بكثير من دول العالم خاصة الصناعي منه، فالتعليم العربي لا يزال يهتم بالكم ويهمل النوعية والكيف.

ثالثا: نمطية التعليم العربي: إن التعليم العربي يتبع البرامج نفسها خاصة في التعليم الثانوي والجامعي، على أساس أن التعليم الأساسي موحد ومتشابه إلى حد كبير، ولكن المشكلة تكمن في التعليم الثانوي، لأنه لا يخرج عن فرعي الآداب والعلوم، فينبغي التنويع في شعب الثانوي بحيث تستجيب للتطور الاجتماعي، والاقتصادي، والتكنولوجي الحاصل في المجتمع العربي، لذلك لا بد أن تؤسس شعب وتقسيمات أكاديمية جديدة تستجيب لبنية المجتمع العربي الاقتصادية، ويمكن في الوقت ذاته أن توفر أيد عاملة للتخصصات وتقسيمات العمل الجديدة التي ظهرت في الحياة العربية المعاصرة.

رابعا: المناهج الدراسية: إن المناهج الدراسية في الوطن العربي يغلب عليها صفة الجمود وتركيزها على الكم أكثر من الكيف، وغلبة الجوانب النظرية دون الجوانب التطبيقية.

خامسا: طرائق التدريس: إن طرائق التدريس في الوطن العربي هي تقليدية، لتركزها الاهتمام على الحفظ والتلقين والترديد، بعيدا كل البعد عن الالتفات لمستويات التفكير العليا من فهم ونقد وتحليل واستنباط، فهي تنحصر في دور الطلاب في الحفظ والتذكر، وإعادة ما يسمعونه دون أن يتعمقوا في مضمونه واستقبال المعلومات وتخزينها دون وعي، فيتحولون بذلك إلى أواني فارغة يصب فيها المعلم كلماته، ويصبح التعليم نوعا من الإيداع.

سادسا: الاشراف التربوي: إن مفهوم الاشراف التربوي الذي لا يزال هو الآخر تقليديا، يأخذ شكل التفتيش والمساءلة، والمحاسبة، والمفاجأة، الأمر الذي يجعل المعلمين في حيلة من التوتر المستمر مع المشرفين الذين عوض أن يكونوا مصدر مساعدة وعون للمعلمين، وأصبحوا مصدر قلق وخوف لعدم إدراك الكثير منهم لمسؤولياتهم وطبيعة رسالتهم وللأسس والأساليب الحديثة التي ينبغي أن يمارسوا مهنتهم على ضوئها.

سابعا: مسألة القدرة على تحمل تكاليف التعليم: الغريب في الأمر أن هذه القضية بدأت تظهر مع الخصخصة وإعادة الهيكلة، ولم تكن مطروحة في الماضي بالطريقة التي تظهر فيها الآن، ففي عقد الثمانينيات كان التعليم مجانيا للجميع، ومهما كانت القدرات والمستويات الاقتصادية للأسرة، ولكن اليوم بدأت هذه المسألة تظهر بقوة وبشكل يؤثر في انتشار التعليم والوصول إليه من قبل الفقراء والجماعات المهمشة وسكان الأرياف والصحارى والبوادي، وهذه المشكلة في نظري ستؤدي إلى زيادة الفقر وعودة الأمية من جديد إلى البلدان العربية، هذا مع العلم بأن عدد الأميين في الوطن العربي الآن يزيد عن 65 مليون.

تاسعا: خلل في العلاقة بين التعليم والتنمية: ويتمثل هذا الخلل في غياب التنسيق والتكامل بين متطلبات التنمية المعاصرة، ونوعية التعليم في المدرسة، ولعل هذا الخلل هو الذي يصنع البطالة، فالخطط التعليمية لا تأخذ في الحسبان طبيعة التنمية وتطورات سوق العمل العربية [32].

5. اقتراح أنماط مستقبلية للتعليم الثانوي في الوطن العربي

في ضوء الواقع الكمي والكيفي للتعليم الثانوي في الوطن العربي، وتحديد أوجه القوة وجوانب الضعف في بنية وبرامج وأساليب تقديمه وكفاءته الداخلية والخارجية الكمية والنوعية، والتحديات التي تواجه، ونعتقد أن إصلاح التعليم الثانوي العربي يتطلب تبني نظام جديد يتسم بما يلي:

- المرونة في التطبيق، ليتمكن من احتواء ميول الطلاب المختلفة، وتلبية تطلعات المجتمع المتعددة.
- وجود مسارات وبدائل متعددة تراعي الفروق الفردية بين الطلاب.
- جودة عالية في جميع عناصر العملية التعليمية.
- يساعد على التنمية المهنية.
- يولي أهمية فائقة لمسألة التقويم المستمر والمراجعة البناءة .

وإن تبني نظام البكالوريا الدولية، في اعتقادنا الحل الأنسب للمرحلة الحالية، الذي يتكون من ثلاثة برامج أساسية هي :

- برنامج السنوات الابتدائية، ويطلق في المرحلة الابتدائية لمدة خمس سنوات، ليغطي الفترة العمرية: من 6 إلى 10 سنوات.
- برنامج السنوات المتوسطة، ويطبق في المرحلة المتوسطة لمدة خمسة سنوات ليغطي الفترة العمرية: من 11 إلى 15 سنة.
- ودبلوم البكالوريا الدولية، ويطبق في مرحلة الثانوي لمدة عامين، ليغطي الصف الحادي عشر والصف الثاني عشر.

وعلى الرغم من أن كل مرحلة تعليمية لها فلسفتها الخاصة، وبرنامجها المستقل وطرق تدريسها وأساليب تقويمها، إلا أنها تمثل كيانا واحدا متجانسا وإن تعددت جوانبها، تسعى إلى غرس التفاهم الدولي لدى الشباب، وتمكينهم من التعايش السلمي المنتج، وتشجيعهم على التفاعل الثقافي وتنمية مهارات التفكير، وإكسابهم خصائص وسمات تجعل منهم مواطنين ومنتجين.

ومنظمة البكالوريا الدولية مؤسسة تربوية غير ربحية تستند رؤيتها إلى فلسفة التربية الدولية، وإلى إيمانها بتنمية الفهم العالمي ونشر السلام من خلال التربية والتعليم، والتوجه إلى الشخصية التي تتمتع بالخصائص والسمات التي يفرزها العقل، وتتمثل رسالة منظمة البكالوريا الدولية في تنمية الاستقصاء وحب الاستطلاع والمعرفة لدى الطلاب،

مما يمكنهم من تحقيق العيش في عالم أكثر سلاما وأكثر فهما واحتراما للثقافات، ومن أجل هذه الغاية تعمل منظمة البكالوريا الدولية مع المدارس والحكومات والمنظمات الدولية لتنمية برامج مليئة بالتحدي لتحقيق التربية الدولية .

ونعتقد أن تطبيق البكالوريا الدولية في المدارس الثانوية، من شأنه أن يسهم في إصلاح التعليم الثانوي في البلدان العربية من خلال:

- بناء التربية الشاملة المتزنة للشخصية والارتقاء بالفهم العام والمواطنة المسؤولة والاستقصاء وتعلم كيفية التعلم.
- بناء القيم الدينية الإسلامية والاهتمام بالأبعاد الثقافية العربية.
- مواجهة التحديات الثقافية المتعددة التي يفرضها عصر المعرفة.

وفيما يلي يمكن الحديث عن تطبيق تجربة نظام البكالوريا الدولية من خلال مناقشة سبعة عناصر هي: مبررات تطبيق التجربة، والأهداف التي يمكن تحقيقها، والمتطلبات التي تحتاجها التجربة، ومحتوى برنامج البكالوريا الدولية، وإدارة البرنامج، ومعرفات تطبيقه، ومميزاته.

1.5. مبررات تطبيق برنامج البكالوريا

أ. تأثير العولمة: انعكس تأثير العولمة على الثقافة في مجموعة من التحديات لعل أبرزها الاعتزاز باللغة الأجنبية أكثر من الاهتمام باللغة الأم، واستعارة الكلمات الأجنبية في المحادثات والإعلانات، والتفاخر باللغة الأجنبية على أنها لغة أساسية للتعليم والتعامل مع شبكة المعلومات، ومع تبلور اقتصاديات المعرفة في ظل العولمة، أصبح اكتساب المعرفة من خلال التعليم والتدريب المحرك الأساسي للتقدم الإنساني، وهذا يتطلب تطوير برامج التعليم واستثمار المعطيات التقنية حتى يكون التعليم مثمر وفعالا في بناء الشخصية، وأفرزت العولمة سوق عالمية للتعليم العالي في ضوء الإتفاقيات ودعم منظمة التجارة العالمية لتدويل المساقات الجامعية، وافتتاح فروع للجامعات الأجنبية في كثير من الدول العربية.

ب. انتشار التعليم الأجنبي في الدول العربية: ويقصد بالتعليم الأجنبي في النظام التعليمي ذلك النمط من التعليم الذي لا يطبق المناهج الوطنية، والذي يشترط ضرورة التزامه بتدريس الحضارة الإسلامية، واللغة العربية والدين الإسلامي للحصول على الترخيص بممارسة العمل .

وبرنامج البكالوريا الدولية لا يرتبط بدولة معينة مثل الدبلومات الأمريكية، أو الدبلومات الانجليزية، أو البكالوريا الفرنسية، إنما يسعى هذا البرنامج إلى أفضل النظم التربوية العالمية مع الاهتمام بالسمات والخصائص السائدة في النظم التعليمية الوطنية .

2.5. الأهداف التي يسعى برنامج البكالوريا إلى تحقيقها

– أن يتمكن الطلبة من التعرف على برنامج متميز، يمكنهم من متابعة دراستهم الجامعية في أفضل الجامعات في الداخل والخارج، ويكسبهم مهارات التعلم الذاتي والتعلم المستمر.

– أن يتدرب الطلبة على اكتساب المهارات الأساسية التي تمكنهم من الحصول على المعلومة مدخلا لإنتاجها، وأسلوب حل المشكلات خطوة للتفكير النقدي والابتكاري، والتواصل مع الآخرين كوسيلة لإتقان العمل.

– أن يتقبل الطلبة التغير ويشاركوا في صنعه على شتى المستويات في إطار من قيمهم، وبما يعود على البشرية بالخير .

– أن يقدر الطلبة البيئة على أنها المجال الحيوي للبشر ولكافة المخلوقات، وأن إمكاناتها ملك لنا وللأجيال القادمة.

– أن يكتسب الطلبة من المعلومات والمهارات ما يمكنهم من ممارسة أدوار اجتماعية متميزة داخل مجتمعاتهم، ويمارسوا تقويم الذات واحترام ثقافات الآخرين.

ويسعى برنامج دبلوما البكالوريا الدولية إلى أن يكون طلبته[33]:

– باحثين متشوقين للحصول على المعرفة.

– مفكرين متدربين على مهارات التفكير العلمي والنقدي والإبداعي .

– قادرين على الاتصال بالآخرين بأكثر من لغة.

– متحلين بروح المغامرة، يتعاملون مع المواقف غير العادية دون خوف أو قلق.

– مستعدين لكسب المزيد من المعرفة، والتعامل بثقة مع كمية كبيرة من المعلومات.

– خلاقين ومنظمين، لديهم حس أخلاقي يعتمد على القيم الإنسانية.

– مهتمين بالآخرين، لديهم حس اجتماعي وعاطفي نحو احتياجات وشعور الآخرين.

– منفتحين عقليا، مما يدفعهم إلى فهم وتقدير ثقافتهم وتاريخهم، ويحترمون القيم والتقاليد.

3.5. إن نجاح تطبيق نظام البكالوريا الدولية ونشره في الوطن العربي يحتاج إلى تأمين المتطلبات التالية:

أ. نشر ثقافة هذا النمط من التعليم في أوساط المجتمع وتوعية الطلاب وأولياء أمورهم بماهيته وأهدافه ومخرجاته المتوقعة.

ب. إعداد المعلمين وتدريبهم على أنماط وأساليب التعليم المختلفة التي سيتعمدها النظام.

ج. تهيئة الأطر الإدارية والرفع من كفاءاتهم، وتأهيلهم ليتمكنوا من دعم فلسفة البرنامج وممارستها.

د. توفير دعم مالي لتوفير مستلزمات التطبيق.

هـ. إجراء عملية التقويم المستمر للطلاب والمعلمين والبرامج.

و. تشجيع المعلمين على الربط بين نظرية المعرفة والموضوعات التي يقومون بتدريسها.

ز. التقويم المستمر للمقررات الدراسية في ضوء معايير محددة، مع مراعاة تنوع هذه الأساليب.

ح. الحصول على كافة الوثائق والكتب والتقارير التي أصدرتها منظمة البكالوريا الدولية سواء عن طريق شبكة الانترنت أو الشراء من مكاتب بيع هذه المستندات في سويسرا وفي المملكة المتحدة وترجمة هذه الوثائق **و.** الكتب والتقارير إلى اللغة العربية يمكن الاطلاع عليها والاستفادة منها في تطبيق النظام.

ط. زيارة بعض المدارس الأجنبية والعربية التي لها خبرة طويلة في تطبيق نظام البكالوريا الدولية للاطلاع على تجاربها والاستفادة من خبراتها.

ي. بلورة رؤية واضحة عن برامج البكالوريا الدولية، ونجاحه من خلال القراءات والمناقشات المتعددة مع المسئولين في منظمة البكالوريا الدولية المشرفة على أقاليم أوروبا، وأفريقيا والشرق الأوسط.

ك. استقطاب المعلمين القادرين والمؤهلين لتدريس تخصصاتهم باللغة الإنجليزية، واستقطاب منسقي البرامج لمرحلة دبلوما البكالوريا الدولية.

ل. إعداد مطويات إعلامية حول نظام البكالوريا الدولية، لاطلاع أولياء الأمور والطلاب والطالبات والمعلمين والمعلمات حول المزايا التي يحققها البرنامج عند نشر تطبيقه في الدول العربية.

4.5. برنامج دبلوم البكالوريا الدولية

قدمت منظمة البكالوريا الدولية برنامج الدبلومات الدولية لأول مرة عام (1968م)، ونال البرنامج على مدى العقود الأربعة الماضية سمعة طيبة، وكشف على أن طلابه معدون جيدا للدراسة الجامعي، وبرنامج الدبلومات الدولية مدته سنتان ومتاح حاليا بأربع لغات هي: الإنجليزية والفرنسية والإسبانية، والصينية، ويزود الطلاب بالمهارات والاتجاهات اللازمة للنجاح في التعليم العالي وسوق العمل.

ويتم تقويم برنامج دبلومات البكالوريا الدولية من خلال:[34]

أ- الاختبار النهائي لطلاب دبلوم البكالوريا الدولية في شهر مايو من كل عام، وتعد الامتحانات التحريرية في مقر منظمة البكالوريا، ويتكون الامتحان في المقرر التي تم اختياره بمستوى L.S من ورقتين، يتم تناولهما بشكل منفصل وأحيانا في أيام مختلفة ومدة الورقة الأولى 90 دقيقة، بينما ترتفع هذه المدة إلى ثلاث ساعات للورقة الثانية، أما بعض المقررات التي يتم اختيارها بمستوى رفيع L.H فيتكون امتحانها من ثلاث ورقات، وتتراوح أسئلة الامتحانات بين إجابات قصيرة أو مطولة، أو كتابة مقالات، أو اختيارات من متعدد، وتصحح الأوراق في مقر منظمة البكالوريا الدولية.

ب- التقويم الداخلي: اعترافا بالدور المهني للمعلم، ومنح الطلاب فرصة لإظهار أدائهم على مدى وقت الدراسة، وليس فقط في أثناء فقرات الضغط المترتبة على الامتحان النهائي، و تخصص منظمة البكالوريا الدولية 20 %من الدرجة النهائية للتقرير للتقويم الداخلي الذي يقوم به المعلمون، على كل المقرر الذي يقوم بتدريسه، ولما كان تقدير المعلمين للطلاب يتفاوت من مدرسة لأخرى ومن دولة لأخرى فإن منظمة البكالوريا الدولية تقوم بتعديل درجات المعلمين في التقويم الداخلي من خلال الوساطة الخارجية حتى يمكنها الحفاظ على مستواها الدولي.

وإن التقويم الداخلي يتضمن تقويم المعلم للعمل الذي يتم داخل الصف، وتقويم الواجبات المنزلية، وتقويم المشروعات الخاصة وغيرها، وفي بعض المقررات، مثل العلوم التجريبية يطلب من الطلاب أن يتعاونوا في إنجاز مشروع معين لينموا مفهوم العمل الفريقي، ومشاركة المسؤولية لإدارة عملية البحث وكتابة النتائج.

5.5. الإدارة والإشراف

إن إدارة المدارس التي تسير وفق نظام البكالوريا الدولية ينبغي أن تكون على اتصال وثيق بطبيعة هذه المدارس وأهدافها في تحقيق تعليم متميز يسعى لبناء إنسان متفتح العقل، يقدر ثقافته، ويحترم ثقافة الآخرين، ويجيد الاتصال والتواصل بعصره وعالمه ومتغيراته، ويدرك قضايا مجتمعة ويساهم في خدمته، وهذا يتطلب كوادر بشرية ذات مواصفات خاصة لتقوم بإدارة هذه التجربة.

ويتولى إدارة برنامج دبلوم البكالوريا الدولية المدير العام للمدارس أو منسق برنامج دبلوم البكالوريا الدولية، ومنسق برنامج الابتكار والعمل والخدمة، ومنسق إطار الدراسة، هذا بالإضافة إلى إدارة الخدمات المساندة، ولكل منهم مهام ومسؤوليات معينة تتناسب مع الوظائف التي يمارسونها، وتحرص إدارة تجربة تطبيق برامج البكالوريا الدولية على تنفيذ اللوائح والتعليمات الصادرة من منظمة البكالوريا الدولية بكل دقة مع الالتزام بالمواعيد المحددة، وتزويد المعلمين والطلاب بالمعلومات التي تم الحصول عليها من منظمة البكالوريا الدولية.

خاتمة:

إجمالا، حاولنا من خلال هذه الورقة أن نقف عند فلسفة التعليم الثانوي، كونه السبيل الوحيد لتشكيل عقلية المتعلمين، وتوجيههم إلى سوق الشغل، ومن ثم فهو بمثابة بوابة العبور التي تسمح للمتعلم بالمرور إلى المستقبل المهني أو الدراسات الجامعية، التي ستمكنه من رفع مستواه العلمي، وتتيح له فرصة تقلد مناصب عليا.

وقد بينت هذه الورقة نقاط القوة التي يتميز بها التعليم الثانوي، والتي من خلالها حافظ على مميزاته وخصوصياته، ثم نقاط الضعف التي تخللت التعليم الثانوي، وحاولت بيانها والوقوف عندها، قصد معالجتها والبحث عن حلول تربوية للحد منها أو معالجتها نهائيا، بغية الرفع من جودة التعليم الثانوي، بعدها حاولت حصر الصعوبات التي يواجهها، والتي من شأنها أن تؤثر على السير العادي للتعليم الثانوي، ثم بينت الورقة الإجراءات والحلول المقترحة قصد تطويره، و في الختام؛ تم اقتراح أنماط مستقبلية للتعليم الثانوي، كان الغرض منها مواكبة التجارب المتقدمة لبعض الدول، والمضي قدما نحو تعليم يتسم بالجودة العالية.

الهوامش:

---

(1) التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع (2009م)، "أهمية الحوكمة في تحقيق المساواة في التعليم"، اليونسكو، ص: 108.

(2) The World Bank, Expanding Opportunities and Building Competencies for Young People: A New Agenda For Secondary Education, (Washington: The World Bank, 2005) P.11.

(3) تقرير البنك الدولي (2008م)، التعليم في العالم العربي.

(4) تقرير التنمية الإنسانية العربية (2002م)، خلق الفرص للأجيال القادمة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

(5) UNESCO, Secondary Education, (Paris: UNESCO, 2012) P.115.

(6) J o e l E. Cohen, Goals of Universal Basic and Secondary Education, Prospects, Vol. XXXVI, No.3, September 2006, P: 6

(7) Ministry of Education, Report of the Secondary Education Review and Implementation, (Singapore: Ministry of Education, 2010) P.P.11-14.

(8) الحميد ماجد، (1427هـ)، "فاعلية الإشراف التربوي في التربية الفنية من وجهة نظر المعلمين والمعلمات"، رسالة ماجستير، كلية التربية جامعة الملك سعود، ص: 18.

(9) شهاب وآخرون، (1988م)، "التعليم الثانوي في مصر: رؤية مستقبلية"، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية"، القاهرة، ص: 18.

[10] وزارة التربية والتعليم، قرار وزاري رقم 88 لعام (2013م)، بشأن نظام الثانوية العامة المقترح، ص: 6 – 8.

[11] محمود عبد السميع، محمود عباس، (2015م)، "الاحتياجات المعنية لمعلمي المرحلة الثانوية العامة في ضوء التحديات الداخلية والخارجية"، مجلة كلية التربية بالإسماعيلية، العدد: 21، ج: 2، سبتمبر، ص: 181.

[12] وزارة التربية والتعليم، (2014م–2030م)، "الخطة الاستراتيجية القومية للتعليم قبل الجامعي في مصر، التعليم المشروع القومي لمصر: معا نستطيع تقديم تعليم جيد لكل طفل"، ص: 10.

[13] علي أحمد محمد سالمان، (2013م)، "دراسة مقارنة لنظام التعليم الثانوي في كل من المانيا وأستراليا وماليزيا وإمكانية الإفادة منها في مصر"، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة على قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية، بسوهاج، ص: 143.

[14] وزارة التربية الوطنية، (2016–2020م)، الكتابة العامة، الإدارة العامة للدراسات والتخطيط ونظم المعلومات، المخطط الاستراتيجي، القطاعي التربوي، ص: 56–57.

[15] المخطط الاستراتيجي، القطاعي التربوي، مرجع سابق، ص: 22–23.

[16] المخطط الاستراتيجي، القطاعي التربوي، مرجع سابق، ص: 25.

[17] الحامد، محمد معجب، واخرون، (2007م)، "التعليم في المملكة العربية السعودية، رؤية الحاضر واستشراف المستقبل"، ط: 4، الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، ص: 102.

[18] عبد الله بن حمد العباد، مقال بعنوان: التعليم الثانوي في المملكة العربية السعودية، رؤية نقدية.

[19] إبراهيم بن عبد الله، أستاذ الإدارة التربوية والتخطيط في كلية التربية والمجمعة، مشكلات نظام التعليم في المملكة. https://faculty.mu.edu.sa/ialzuaiber/

[20] سامي خصاونة، (2013م)، "سياسات إعداد المعلمين وبرامج تطويرهم المهني في البلدان العربية"، المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم، الألكسو.

[21] المخطط الاستراتيجي، القطاعي التربوي، ص: 57.

[22] جمهورية مصر العربية، (2011م)، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، وثيقة المستويات المعيارية لضمان واعتماد مؤسسات التعليم قبل الجامعي، مرحلة الثانوي العام، الإصدار: الثالث، ص: 22.

[23] أمل سعيد حباكة، (2011م)، "دراسة مقارنة لأدوار المعلم في تنمية التفكير الإبداعي بالتعليم قبل الجامعي في ضوء بعض الخبرات الأجنبية وإمكانية الإفادة منها في مصر"، مجلة التربية، العدد: 34، السنة الرابعة عشر، نوفمبر، ص: 20.

[24] فتحي درويش محمد عشيبة وعلي عبد الرؤوف نصار، "دور المدرسة الثانوية العامة في إعداد الطلاب لمجتمع المعلوماتية: الواقع وسبل التفعيل"، مجلة كلية التربية بالزقازيق، كلية التربية، جامعة الزقازيق.

[25] محمود عبد السميع، محمود عباس، (2011م)، "الاحتياجات المهنية لمعلمي المرحلة الثانوية العامة في ضوء التحديات الداخلية والخارجية"، مجلة كلية التربية بالإسماعيلية، ع :21، ج: 2، سبتمبر، ص: 195.

[26] وزارة التربية الوطنية، (2015–2017)، "منظومة التعليم الإماراتية، ثلاث سنوات من الإنجازات"، ص: 64.

[27] المرجع نفسه، ص: 101–102.

[28] منظومة التعليم الإماراتية، مرجع سابق، ص: 112–118–120.

[29] المرجع نفسه، ص: 176.

[30] محمد، عبد الحميد محمد، وقرني، أسامه محمود، "نظم التعليم في الدول المتقدمة"، كلية التربية، جامعة عين شمس، مصر.

(31) وزارة التربية والتعليم في المملكة العربية السعودية، (1433-1434هـ)، "دليل التعليم الثانوي"، ص: 2.

(32) صليحة المهدي الطالب، (2018م)، "الصعوبات والتحديات التي تعترض سبيل التعليم العربي"، موسوعة التعليم والتدريب، 24-05، https://www.edutrapedia.com

(33) مدارس الملك فيصل (2006م)، "التخطيط لتطبيق نظام البكالوريا الدولية بمدارس الملك فيصل"، الرياض، المملكة السعودية.

(34) التخطيط لتطبيق نظام البكالوريا الدولية بمدارس الملك فيصل، مرجع سابق.